التحديات القانونية في السياسة الخارجية العراقية ودور الحوار الوطني في معالجتها

م.م حنين فائق حسين
ماجستير قانون دولي
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
haneenfaeq1205@uomustansiriyah.edu.iq

م.م دعاء عبدالحسين رسن
ماجستير علوم سياسية
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
duaa.abdulhussein@uomustansiriyah.eduiq

الملخص
ان السياسة الخارجية العراقية تواجه تحديات قانونية متعددة في ظل تطورات الساحة الإقليمية والدولية، من أبرز هذه التحديات هو التوفيق بين المصالح الوطنية والالتزامات القانونية الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بالقرارات الأممية والمعاهدات الثنائية. هنا يأتي دور الحوار الوطني كأداة لتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والبرلمانية، إضافة إلى إشراك الخبراء القانونيين لضمان اتخاذ قرارات تتماشى مع القانون الدولي وتحفظ السيادة الوطنية. الحوار الوطني يساهم أيضًا في بناء توافق داخلي حول أولويات السياسة الخارجية، مما يعزز موقف العراق دوليًا ويضمن استقراره الداخلي، عبر تحقيق رؤية موحدة تتعامل بفعالية مع التحديات القانونية والسياسية.
الكلمات المفتاحية: الاستقرار الداخلي، المصالح الوطنية، التنسيق الحكومي،الموقف الدولي، الخبراء القانونيين

Summary
Iraqi foreign policy faces various legal challenges amid regional and international developments. One of the most prominent challenges is balancing national interests with international legal obligations, especially concerning UN resolutions and bilateral treaties. Here, national dialogue serves as a tool to coordinate efforts among government entities and parliamentary bodies, in addition to involving legal experts to ensure decisions align with international law while preserving national sovereignty. National dialogue also helps build internal consensus on foreign policy priorities, strengthening Iraq's international standing and securing its internal stability by creating a unified vision that effectively addresses legal and political challenges.

Keyword:InternalStabilit ,National Interests, Government Coordination, International Position, Legal Experts

المقدمة:
تمثل السياسة الخارجية لأي دولة مرآة تعكس رؤيتها الاستراتيجية ومصالحها الوطنية على الساحة الدولية. وفي الحالة العراقية، تتشابك السياسة الخارجية مع واقع داخلي معقد، يتمثل في التنوع العرقي والطائفي، وتحديات البناء الدستوري والمؤسساتي بعد عام ٢٠٠٣. وقد أدى هذا الواقع إلى بروز تحديات قانونية تؤثر على قدرة العراق في تبني سياسة خارجية مستقرة وفاعلة

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الحوار الوطني في معالجة التحديات القانونية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، وخصوصًا في ظل الحاجة إلى التوافق الداخلي من أجل اتخاذ قرارات دولية تنسجم مع مبادئ السيادة واحترام القانون الدولي

منهجية البحث

سوف يتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف المنهج القانوني بوصفه الإطار الأساس، نظرًا للطبيعة القانونية السياسية للموضوع. كما سيتم تحليل النصوص الدستورية والتشريعات ذات الصلة، إضافة إلى مراجعة التجارب الحوارية الوطنية وآثارها على السياسة الخارجية

فرضية البحث

ان فرضية البحث تقوم على دورالحوار الوطني واسهامة في مواجهة التحديات القانونية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، من خلال تعزيز التوافق الداخلي وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والتشريعية. كما يفترض أن الحوار الوطني يساهم في بناء سياسة خارجية متوازنة تحترم الالتزامات الدولية وتحافظ على سيادة العراق.

اشكالية البحث:

- كيف يمكن للحوار الوطني أن يساهم في مواجهة التحديات القانونية التي تعيق فاعلية السياسة الخارجية العراقية؟

ويتفرع من هذا التساؤل المركزي الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣؟
٢. كيف انعكس توزيع الصلاحيات الدستورية على صنع القرار الخارجي؟
٣. ما مدى فعالية الحوار الوطني في بناء توافق قانوني-سياسي يدعم الاستقلالية الدبلوماسية للعراق؟
٤. هل يمكن للحوار الوطني أن يكون أداة دائمة لتحديث الإطار القانوني بما يتلاءم مع الالتزامات الدولية للعراق؟

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة حيث تناولنا في المبحث الاول وهو المحور السياسي الذي كان، متطلبات واليات الحوار الوطني في سياسة العراق الخارجية اما المبحث الثاني فقد تم التطرق الحوار الوطني كآلية لتطوير الإطار القانوني للسياسة الخارجية العراقية.

المبحث الأول

متطلبات واليات الحوار الوطني في سياسة العراق الخارجية

تعد السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسًا لرؤيتها الاستراتيجية ومصالحها الوطنية في الساحة الدولية، وهي تتأثر بشكل مباشر بالاستقرار الداخلي وآليات صنع القرار الوطني. في السياق العراقي، تتشابك السياسة الخارجية مع الحوار الوطني باعتباره أداة لتعزيز التوافق الداخلي وتوحيد الرؤى حول الأولويات الوطنية. يهدف هذا المبحث إلى توضيح الأسس النظرية التي تستند إليها السياسة الخارجية العراقية، مع التركيز على دور الحوار الوطني في تشكيل سياسة خارجية موحدة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية

ويقسم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول

ما هيه السياسة الخارجية العراقية واهدافها

اولا-مفهوم السياسة الخارجية العراقية:

تعرف السياسة الخارجية بكونها الاستراتيجية التي تعتمدها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية بما يخدم مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها الدولية، وبالنسبة للعراق، فأن السياسة الخارجية تُعبّر عن توجهاته في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية مع الأخذ بعين الاعتبار موقعه الجغرافي وتأثيره التاريخي (ميلود، ٢٠١٨،١٩)، وقد ركّزت الدراسات الأكاديمية على

أن السياسة الخارجية العراقية هي انعكاس لبيئته الداخلية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إضافة إلى تأثير العوامل الخارجية مثل التحالفات والتحديات الإقليمية (عزاوي، ٢٠٢١. ٣٥).

وان السياسة الخارجية العراقية تعتمد على مبادئ الدستور، الذي يحدد الأطر القانونية والدستورية التي تُنظّم العلاقات مع الخارج، وتعكس سعي العراق إلى تحقيق توازن بين القوى الإقليمية والدولية دون انحياز مفرط لأي طرف (سليمان ٢٠٠٨، ٢٦)، كما تُبرز هذه السياسة أهمية دور العراق كلاعب رئيسي في تعزيز الاستقرار الإقليمي واستعادة دوره الفاعل في المحافل الدولية.

وتعرف السياسة الخارجية العراقية هي مجموعة السياسات والمواقف التي يتبناها العراق في علاقاته مع الدول والمنظمات الدولية، تهدف السياسة الخارجية للعراق إلى تعزيز مصالحه الوطنية في مجالات الأمن، الاقتصاد، الدبلوماسية، وحقوق الإنسان (خيكاني ٢٠٢٠، ٣)، وبعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولًا كبيرًا في سياسته الخارجية نتيجة لتغيير النظام السياسي والاضطرابات الأمنية، فقد أصبح العراق يسعى إلى إعادة بناء علاقاته الإقليمية والدولية في ظل تحديات داخلية مثل الإرهاب والطائفية (الربيعي ٢٠٢٠، ١٥٥.).

وتسعى السياسة الخارجية العراقية إلى تحقيق توازن بين القوى الإقليمية والدولية، خصوصًا في علاقاتها مع جيرانه مثل إيران، تركيا، والسعودية، وكذلك مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. كما يسعى العراق إلى تعزيز مكانته في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على قضايا مثل الأمن الإقليمي وحقوق الإنسان (خيكاني، ٥٤).

بالاضافه الى ذلك تعتمد السياسة الخارجية للعراق أيضًا على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها، حيث يسعى العراق إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن العراق يعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال تعزيز الحوار الوطني بين المكونات المختلفة، وهو ما ينعكس في بعض جوانب سياسته الخارجية مثل معالجة القضايا المتعلقة بالتنوع العرقي والطائفي (حسن ٢٠٢٠، ١١.)، ومن خلال هذه السياسة، يسعى العراق إلى تحقيق الاستقلالية السياسية والحفاظ على سيادته في عالم مليء بالتحديات والضغوطات الدولية.

ثانيا-أهداف السياسة الخارجية العراقية:

١- الحفاظ على السيادة الوطنية: ان السياسة الخارجية العراقية تسعى إلى حماية سيادة الدولة واستقلالها الكامل، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية. وتعزيز السيادة يتطلب مواجهة محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وتجنب الوقوع تحت تأثير أي قوة خارجية. لذلك، يتم تبني سياسات تضمن وحدة الأراضي العراقية واحترام السيادة ضمن الأطر القانونية الدولية (سليمان، ٥٨).

٢- تعزيزالاستقرار والأمن : ان الاستقرار والامن هما من أهم أولويات السياسة الخارجية العراقية. حيث تُركّز الجهود الدبلوماسية على التعاون مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية. كما تُسهم هذه الجهود في تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال تقليل التوترات الإقليمية التي تؤثر على الوضع الداخلي للعراق (الناصر، ٢٠٠٣، ٧٩).

٣- إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية: تعمل السياسة الخارجية لإقامة علاقات اقتصادية بنّاءة مع الدول والمنظمات الدولية بهدف جذب الاستثمارات، وتقديم الدعم اللازم لإعادة بناء البنى التحتية. كما تُسهم هذه العلاقات في تعزيز التنمية المستدامة، مما يعكس دور السياسة الخارجية كوسيلة لتحقيق الازدهار الاقتصادي داخليًا (نعاس، ٣٠١٢، ١١٥.).

٤- إقامة علاقات متوازنة: ان العراق يعتمد على سياسة متوازنة تسعى إلى تجنب الانحياز لطرف معين على حساب طرف آخر. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق المصالح الوطنية من خلال بناء شراكات استراتيجية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك، مع الحفاظ على مسافة آمنة من الصراعات الدولية (واخرون، ٢٠٠٨، ١٢٠).

٥- -تعزيز الدور الإقليمي والدولي: تسعى السياسة الخارجية العراقية لاستعادة الدور الريادي للعراق على المستويين الإقليمي والدولي. يتم ذلك من خلال الانخراط الفعّال في المنظمات الدولية

والإقليمية، وطرح المبادرات التي تُسهم في حل النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول. كما يُعزّز ذلك صورة العراق كدولة فاعلة تسهم في استقرار المنطقة (خيكاني، ٤٥).

نستنتج مما سبق ان السياسة الخارجية العراقية تُعبر عن مزيج من التحديات والفرص التي تواجه الدولة في محيطها الإقليمي والدولي. من خلال هذه الأهداف المتعددة، تسعى السياسة الخارجية إلى ضمان استقرار العراق وتحقيق مصالحه الوطنية، مع تعزيز مكانته كطرف فاعل في تحقيق الأمن والسلام العالمي

المطلب الثاني
دور الحوار الوطني في السياسة الخارجية العراقية

ويمكن توضيح دور الحوار الوطني من خلال ما يأتي:

١. الحوار الوطني اداة لتعزيز الاستقرار الداخلي: حيث يُعدّ الحوار الوطني وسيلة فعّالة لتحقيق المصالحة المجتمعية في العراق، خاصة بعد ما شهده من أزمات طائفية وعرقية أفرزت انقسامات حادة داخل المجتمع. إذ يعمل الحوار على إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات الشعب العراقي عبر فتح قنوات التواصل المباشر بينهم، والاعتراف بالمظالم والانتهاكات التي حدثت، والعمل على معالجتها بروح من التسامح والإنصاف.

٢. كما يسهم الحوار الوطني في إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، عبر تبني مبادرات لإشراك جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات، في عمليات صنع القرار. إن تعزيز المصالحة لا يعني التغاضي عن الجرائم أو الأخطاء، بل السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وفتح صفحة جديدة قائمة على احترام الحقوق والحريات، وبناء مجتمع متماسك قادر على التصدي للتحديات المستقبلية. (الشناوي، ٢٠٢٢، ١٠٠)، مثلًا، يمكن أن يشمل الحوار ضمان حقوق جميع المكونات والاعتراف بها، مما يعزز من الوحدة الوطنية ويقلل من التوترات الطائفية والعرقية. من خلال الحوار، يمكن الوصول إلى صيغة مشتركة تنبثق من التنوع، مما يسهم في تقوية المجتمع العراقي ككل (مصطفى ٣٥٢).

ويجدر الاشارة الى ان الاستقرار السياسي في العراق كان أحد الأهداف الكبرى بعد التغيرات السياسية التي شهدها البلد منذ عام ٢٠٠٣، ومن خلال الحوار الوطني، يمكن تقليل الخلافات السياسية بين القوى المختلفة، مثل الكتل السياسية الرئيسية، فعندما تتفق هذه القوى على جدول أعمال موحد، ينعكس ذلك إيجابًا على استقرار الحكومة العراقية (جاسم، ٢٠٢٣، ٤٥)، هذا الاستقرار السياسي يسهم في تعزيز قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات المهمة بشأن السياسة الداخلية والخارجية، ويساعد أيضًا في تنفيذ سياسات فعالة في مجالات الأمن والاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يجعل الاستقرار السياسي العراق أكثر قدرة على جذب الاستثمارات والمشاركة في المبادرات الدولية (الحريري، ٢٠٠٨، ٣٥٦.).

بالاضافه الى ذلك، عندما يكون هناك استقرار داخلي، يصبح العراق أكثر قدرة على التأثير في السياسة الخارجية، فأن الحكومات المستقرة تستطيع بناء سياسات خارجية منسقة ومبنية على توافق داخلي، على سبيل المثال، حينما تكون هناك إجماع داخلي حول مواقف معينة تجاه دول الجوار أو القضايا الإقليمية، يصبح العراق قادرًا على التفاوض بفاعلية في المحافل الدولية (قطيشان، ٢٠٠٦، ٢٢-٢٣.)، كما أن هذا الاستقرار يسمح للعراق بالتركيز على التحديات الخارجية، مثل تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، بدلًا من التعامل مع الاضطرابات الداخلية (خليل، ٢١.).

٢- دور الحوار الوطني في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية: ان للحوار الوطني دورا مهما في تقويه العلاقات الاقليمية والدولية وذلك من خلال:

- تعزيز صورة العراق في الساحة الدولية: ان صورة العراق في الساحة الدولية تتأثر بشكل كبير بالاستقرار الداخلي، فعندما يتبنى العراق سياسات حوارية قادرة على تحقيق التعايش السلمي بين مكوناته الداخلية، يعكس ذلك للعالم أن العراق قادر على حل مشكلاته بطرق سلمية وديمقراطية. هذه

الصورة الإيجابية تساهم في تحسين علاقات العراق مع الدول الأخرى. كما أن تعزيز الوحدة الوطنية يعكس استعداد العراق للعمل مع شركائه الدوليين في إطار من الاحترام المتبادل والالتزام بالحلول السلمية. وبالتالي، فإن السياسة الداخلية المبنية على الحوار الوطني تُعزز من مصداقية العراق على الساحة الدولية وتجعله شريكًا موثوقًا (الحريري،، ٢٥٤).

- التفاعل الإيجابي مع القضايا الإقليمية: ان العراق يقع في قلب منطقة مضطربة تشهد صراعات طويلة الأمد، مثل النزاع في سوريا واليمن، إضافة إلى التوترات مع جيرانه الإقليميين، من خلال تعزيز الحوار الوطني، يصبح العراق قادرًا على تقديم نموذج إيجابي في التعامل مع التحديات الإقليمية عبر التفاهم الداخلي. يساهم الحوار في تحقيق توازن في السياسة الخارجية العراقية بحيث يتمكن العراق من المشاركة في حلول الأزمات الإقليمية بفعالية، سواء كان ذلك عبر الوساطة أو تقديم حلول دبلوماسية أو حتى من خلال بناء تحالفات استراتيجية مع دول الجوار (حسين ٢٢.).
- تعزيز التعاون الدولي: ان الحوار الوطني يسهم الحوار الوطني في تحسين التعاون الدولي، حيث يعمل على توحيد الموقف العراقي في القضايا الدولية. عندما يكون هناك إجماع داخلي على قضايا سياسية أو أمنية معينة، يستطيع العراق تقديم مواقف موحدة وفعّالة في المحافل الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن يساهم الحوار الوطني في خلق رؤية مشتركة لدى جميع الأطراف السياسية حول كيفية التعامل مع الدول الكبرى أو المنظمات الدولية. وان هذه الرؤية الموحدة تقوي العراق في مفاوضاته وتساهم في تحسين علاقاته مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يعزز من دور العراق على المستوى الدولي (الحريري،، ١٢٣).

نستنتج مما سبق، ان الحوار الوطني ركيزة أساسية في تعزيز السياسة الخارجية العراقية، حيث يسهم في توحيد الرؤى الداخلية لمواجهة التحديات الخارجية وبناء سياسة متماسكة تخدم مصالح الدولة. وذلك من خلال تحقيق التفاهم بين مختلف القوى السياسية، حيث يمكن للعراق تعزيز مكانته الدولية وصياغة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، إن نجاح الحوار الوطني ينعكس إيجاباً على استقلالية القرار الخارجي ودور العراق الفاعل في المنطقة والعالم

المبحث الثاني

الحوار الوطني كآلية لتطوير الإطار القانوني للسياسة الخارجية العراقية

يعد الحوار الوطني إحدى الأدوات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم بفعالية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة، وهو أساس مهم لمعالجة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، خاصة تلك المتعلقة بالإطار القانوني، فمنذ عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحولات جذرية في نظامه السياسي، انعكست بشكل مباشر على سياسته الخارجية، حيث أظهرت هذه السياسة العديد من الإشكاليات القانونية التي أثرت على قدرتها في تحقيق المصالح الوطنية وإدارة العلاقات الدولية بشكل فعال (سبع ٢٠١٤، ٣٨).

في ظل هذه التحديات، يبرز الحوار الوطني كوسيلة هامة لتطوير الإطار القانوني للسياسة الخارجية، عبر توفير بيئة حاضنة للتفاهم بين مختلف القوى الوطنية وصياغة تشريعات وطنية تتوافق مع التزامات العراق الدولية، كما يُمكن من خلاله تحسين التنسيق بين السلطات، وتعزيز الالتزام بسيادة القانون في القضايا ذات الطابع الدولي مثل المياه المشتركة، مكافحة الإرهاب، وإعادة الإعمار، ومن هنا، يركز هذا البحث على دور الحوار الوطني كآلية أساسية لمعالجة القصور القانوني، وتحقيق التوافق الداخلي الذي يُترجم إلى سياسة خارجية أكثر فعالية وانسجاماً مع المتطلبات الدولية.

فهو بمثابة مفتاح مهم لتحويل التحديات القانونية التي تواجه السياسة الخارجية إلى فرص، من خلال تحقيق التوافق الداخلي، تعزيز الالتزام بالقانون الدولي، وتطوير تشريعات تدعم المصالح الوطنية وعليه، فإن نجاح العراق في هذا المسار يعتمد على تبني آليات حوارية فعالة تشرك مختلف الأطراف وتؤسس لنظام قانوني قوي ومتجدد يخدم مصلحة العراق دولياً.

المطلب الأول

أهمية الحوار الوطني في تعزيز الإطار القانوني للسياسة الخارجية

يمثل الحوار الوطني في العراق أداة أساسية لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو يلعب دورًا مهمًا في تطوير الإطار القانوني الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق تغيرات هائلة في النظام السياسي، وأدى ذلك إلى وجود تحديات قانونية معقدة تتعلق بعلاقاته الدولية، في هذا السياق، يُعد الحوار الوطني بمثابة الحل الفعّال لمعالجة هذه التحديات من خلال تعزيز التشريعات الوطنية وضمان توافقها مع الالتزامات الدولية (الشمري ٢٠٠٨).

وبعد إقرار الدستور العراقي الدائم في عام ٢٠٠٥، وضع الشعب العراقي الأساس لبناء دولة جديدة قائمة على مبادئ الديمقراطية. رغم التحديات التي رافقت صياغة الدستور، فإن التطبيق الفعلي له يواجه العديد من العقبات القانونية والسياسية، فقد تركت بعض القضايا الحساسة إلى ما بعد تشكيل المؤسسات الدستورية، مما أدى إلى حدوث اشكالات تؤثر بشكل كبير على عملية بناء الدولة وعلى تفعيل العملية الديمقراطية، من بين القضايا التي تحتاج إلى معالجة هي كيفية توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية. حيث ينص الدستور العراقي على أن النظام السياسي هو نظام مختلط بين البرلماني والرئاسي، مما يخلق نوعًا من الغموض في تحديد من يملك الصلاحية في بعض القضايا الأساسية، مثل رسم السياسة الخارجية (احمد ١٩٩٥، ٤٦).

اذ جاء في نص المادة (١٠٧) من الدستور العراقي بتنظيم العلاقة بين السلطات الاتحادية فيما يخص السياسة الخارجية، حيث تحدد أن السلطات الاتحادية تشمل مسؤوليات مثل رسم السياسة الخارجية والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ومع ذلك، فإن غياب وضوح العلاقة بين الهيئات التنفيذية في العراق، مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، قد أدى إلى حدوث تنازع حول من يمتلك الحق الدستوري في تمثيل العراق في السياسة الخارجية. هذا التنازع قد ظهر بشكل واضح في العديد من المحافل الدولية، مثل قمة الدوحة عام ٢٠٠٩، حيث تصاعد الجدل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة حول من يملك الحق في تمثيل العراق في السياسة الخارجية، رغم أن الدستور يشير إلى أن الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية (هادي ٢٠٠٥، ٢٢).

تُعدُّ الخلافات حول صلاحيات المؤسسات الدستورية في العراق) العيساوي(.n.d ، وخاصةً بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، إحدى العوامل التي تعيق صنع سياسة خارجية فعالة، فقد أشار الخبير القانوني طارق حرب في تصريحه عام ٢٠٠٩ إلى أن الدستور العراقي، على الرغم من تحديده دور رئيس الجمهورية باعتباره رمزًا لوحدة الدولة وممثلًا لسيادتها، وكذلك دور رئيس الوزراء كالمسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة، فإن غموض توزيع الصلاحيات بين هذه المؤسسات يخلق تنازعًا على السلطة، ويظهر هذا التنازع بشكل جلي في الأزمات السياسية، مثل تلك التي حدثت عقب "الأربعاء الأسود" في أغسطس ٢٠٠٩، حيث لم يكن هناك اتفاق بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية حول كيفية إدارة الأزمات، مما ألقى بظلاله على فاعلية السياسة الخارجية (تمثيل سياسة العراق الخارجية، جدل بين رئاستين ٢٠٠٩، ١).

السبب في هذا التنازع ليس فقط دستوريًا، بل يتعدى إلى كونه صراعًا على السلطة، مما يعيق تحقيق التوافق الداخلي، وهو ما يضر بالأداء السياسي وخصوصًا في القضايا الخارجية الهامة التي تتطلب توافقًا سريعًا وواضحًا. لذلك، فإن وضع إطار قانوني واضح يُحدد صلاحيات كل مؤسسة من المؤسسات الدستورية هو خطوة أساسية في تحقيق استقرار سياسي داخلي يعكس في النهاية قوة السياسة الخارجية العراقية.

إن تعزيز الحوار الوطني بين الأطراف السياسية المختلفة في العراق يعد أداة أساسية لمعالجة هذا التنازع، وتوضيح الصلاحيات والواجبات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، مما يساهم في تحسين القدرة على اتخاذ القرارات بشكل منسق ومتفق عليه على المستوى الداخلي والدولي) حاجم، ٢٠٠٥(.

وأحد أهم الأهداف التي يسعى إليها الحوار الوطني هو توحيد مختلف القوى السياسية والاجتماعية حول رؤية مشتركة تتعلق بالسياسة الخارجية، من خلال هذا الحوار، يمكن تحديد مواقف موحدة تجاه القضايا القانونية الدولية التي تهم العراق، مثل قضايا الحدود، المياه المشتركة، وحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال، تُلزم المادة ١٠٩ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات بتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى بما يضمن مصالح العراق، وهو ما يتطلب اتفاقًا داخليًا حول القوانين والتشريعات التي تحكم هذه العلاقات (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥).

للحوار الوطني دورًا حيويًا في صياغة القوانين والتشريعات التي تعكس احتياجات المجتمع وتطلعاته، اذ يوفر منصة لجميع الفئات، كمنظمات المجتمع المدني، وصناع القرار، للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم بشأن القضايا القانونية، مما يساهم في تحسين عملية صنع القرار، وتطوير القوانين بما تواكب التطورات الراهنه في المجتمع الدولي من خلال المناقشات المستمرة، اذ يسهم ذلك في تعديل القوانين الحالية أو اقتراح قوانين جديدة تتماشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز من قيم العدالة من خلال مناقشة قضايا حقوق الإنسان والإصلاحات القانونية، مما يسهم في بناء الثقة بين الدولة والمواطنين (توفيق ٢٠٠٦، ١٧).

ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يمثل الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمل الدولة، بما في ذلك السياسة الخارجية، ويعكس التزام العراق بمبادئ الديمقراطية والقانون الدولي، اذ جاء في نص المادة(١١٠) والتي تُعنى بتنظيم العلاقات الدولية للعراق (سبع، ٤٤)، بما يضمن حماية السيادة الوطنية وأكدت المادة(١٣) على أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تصبح ملزمة بعد التصديق عليها وفق الأطر الدستورية، مما يعزز مسؤولية العراق أمام القانون الدولي.

وبناء على ذلك فالحوار بين الحكومة ومجلس النواب يعد ضرورة لضمان توافق التشريعات الوطنية مع المبادئ الدستورية ومعايير القانون الدولي، على سبيل المثال، يمكن تشكيل لجان مشتركة لمراجعة القوانين ذات الصلة بالسياسة الخارجية وصياغة تشريعات جديدة تتماشى مع التزامات العراق الدولية، كما ان الحوار الدبلوماسي مع المنظمات الدولية والدول الموقعة على الاتفاقيات مع العراق وسيلة فعالة لضمان تنفيذ التزامات العراق بطريقة تعزز السيادة الوطنية وتجنب النزاعات القانونية.

لتجاوز التداخل بين صلاحيات المؤسسات المختلفة، يمكن اعتماد آلية حوار مستدامة بين وزارة الخارجية والسلطة القضائية ومجلس النواب. هذه الآلية تضمن تنسيق الأدوار وتعزيز الشفافية والوضوح في صياغة السياسات الخارجية.

وعليه فأن تعزيز الحوار مع الدول المجاورة بشأن القضايا المشتركة، مثل المياه والحدود، يمكن أن يؤدي إلى اتفاقيات قانونية جديدة تُعزز الاستقرار وتقلل من النزاعات يمكن للحوار مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يدعم مواقف العراق القانونية، خاصة فيما يتعلق بحل النزاعات سلمياً، يعاني العراق من نزاعات حدودية مع بعض دول الجوار، مثل إيران والكويت.

تشمل هذه النزاعات مسائل متعلقة بترسيم الحدود البحرية والبرية، والتي غالبًا ما تؤدي إلى توترات سياسية وقانونية، والحوار الثنائي أو متعدد الأطراف يمثل حلاً قانونيًا ودبلوماسيًا لتسوية هذه النزاعات (الزبيدي، ٢٠٠٨، ١٠٢)، على سبيل المثال، يمكن للعراق تفعيل لجان مشتركة لتحديد الحدود وفقًا للمعايير الدولية، والاستفادة من الوساطة الإقليمية أو الدولية لتجاوز العقبات، كمل يمثل التحكم في نهري دجلة والفرات تحديًا مستمرًا نتيجة إنشاء السدود من قبل دول الجوار وتقليل الحصة المائية للعراق ولتفادي ذلك يمكن للعراق تبني استراتيجية حوار تقوم على مذكرات تفاهم واتفاقيات ثنائية، مع إشراك جهات دولية كالأمم المتحدة لتفعيل القوانين الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة.

فضلا عن ذلك فان تفعيل الحوار مع الجهات الإقليمية والدولية، بما يشمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يمكن أن يؤدي إلى إصدار قرارات تدعم حق العراق في حماية سيادته، مع التركيز على استخدام القانون الدولي كوسيلة ردع للتدخلات غير المشروعة

المطلب الثاني

تعزيز التزام العراق بالقانون الدولي من خلال الحوار الوطني

يمثل التزام العراق بالقانون الدولي من خلال الحوار الوطني خطوة أساسية نحو تطوير السياسة الخارجية العراقية بما يتماشى مع المعايير القانونية الدولية، اذ يعكس الالتزام بالقانون الدولي جزءاً مهماً من الاستقرار السياسي والاقتصادي لأي دولة (جنينة ١٩٣٨، ٢٨)، لا سيما في بلد مثل العراق الذي يواجه تحديات سياسية وأمنية مستمرة منذ عام ٢٠٠٣.

اذ بدأ العراق في العمل على دمج المعايير القانونية الدولية مع التشريعات المحلية، وهو ما أظهرته التفاعلات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، على سبيل المثال، تنص المادة (٣٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على التزام العراق بالمعاهدات الدولية بشرط ألا تتعارض مع أحكام الدستور (القهوجي، ٢٠١٠، ٥٤)، ما يعكس الجهود الرامية إلى ضمان تكامل العراق مع النظام القانوني الدولي، من خلال الحوار الوطني، تزايد الاهتمام بتفعيل القوانين المحلية لتعكس التزامات العراق الدولية، خاصة في قضايا حقوق الإنسان مثل اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، تنص المادة ٢٦ من الدستور العراقي على أن "العراق يلتزم بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يلتزم بها" مما يتطلب من الحكومة العراقية تعديل تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع هذه الالتزامات (Roland Portman 2010,31)، من خلال الحوار الوطني، يمكن خلق توافق داخلي يضمن أن التشريعات العراقية تتماشى مع ما يفرضه القانون الدولي، مما يعزز مصداقية العراق ويضمن احترام حقوق المواطنين والمصالح الوطنية (الخطابي ٢٠١٤، ١٠١).

فضلا عن ذلك، فإن الحوار الوطني كان له تأثير ملحوظ في تحسين السياسة الخارجية للعراق، من خلال تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية، في هذا السياق، يبرز التزام العراق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة (الخطابي ٢٠٠٧، ٢٧٧)، لا سيما في معالجة النزاعات الحدودية مع الكويت عبر الحوار السلمي كما نص عليه الفصل السادس من الميثاق، هذا الاتجاه نحو التزام القانون الدولي كان ضروريا في إعادة تأهيل العراق في المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة والصراعات.

كما كان للحوار الوطني الدور الكبير في فتح المجال لمناقشة القضايا التي تواجه العراق، مثل تعزيز التعاون مع المحاكم الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، واحدة من القضايا المحورية في هذا السياق كانت جرائم الحرب التي ارتكبها تنظيم داعش، والتي شكلت محورًا رئيسيًا للنقاش مع الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية، وقد أسهم العراق في هذه الجهود عبر التعاون مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) الذي يهدف إلى جمع الأدلة ضد مرتكبي الجرائم.

علاوة على ذلك ، يُمكن معالجة التحديات المتعلقة بالسيادة العراقية في إطار الالتزامات الدولية، فعلى سبيل المثال، العراق ملتزم بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالتنمية المستدامة، مثل اتفاقية باريس للمناخ، وكذلك الاتفاقيات التي تتعلق بمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الالتزام بهذه الاتفاقيات يتطلب تطوير إطار قانوني داخلي يتماشى مع هذه المعايير، وهو ما يتطلب تنسيقًا شاملًا بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق.

ووقع ايضاً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، هذه الاتفاقية تفرض على العراق التزامًا بتبني التشريعات الوطنية التي تدعم التعاون الدولي في هذا المجال. وكذلك، يُعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أهم الاتفاقيات التي التزم العراق بها لضمان حماية حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي، مما يستدعي تعديل التشريعات الداخلية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

علاوة على ذلك، من خلال الحوار الوطني يمكن أيضًا تسوية التوترات القانونية مع دول الجوار، كما هو الحال في اتفاقية ١٩٧٥ بشأن شط العرب، التي تحدد حقوق العراق ودول الجوار في هذا المجال.

إن الحوار الوطني يُعد أداة مهمة في تعزيز المفاوضات القانونية التي تسهم في تسوية هذه القضايا بطرق سلمية ومتوافقة مع مبدأ السيادة الوطنية والحقوق الدولية (ابراهيم ٢٠١٣، ٣٢٥).
من خلال هذه الآليات، يصبح العراق قادرًا على تعزيز التزامه بالقانون الدولي، سواء من خلال التعديلات التشريعية أو عبر تنسيق مواقف القوى السياسية والاجتماعية، وبالتالي، فإن الحوار الوطني يُعد أداة استراتيجية لزيادة الالتزام بالقانون الدولي، ما يساهم في تقوية السياسة الخارجية العراقية ويحسن علاقاته الدولية، ويضمن حماية حقوق العراق في النظام الدولي المعاصر، ان التوافق الداخلي الذي يتيح الحوار الوطني يوفر أرضية قانونية صلبة تُعزز من مصداقية العراق في المحافل الدولية وتُسهم في ضمان حقوقه ومصالحه على الساحة العالمية.

ومع ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة في استكمال تطبيق هذه السياسات بشكل فعّال، مثل الفساد المستشري في بعض المؤسسات العراقية، ما يعيق تطبيق العدالة الجنائية الدولية، يظل الفساد أحد أبرز العوامل التي تؤثر على قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته القانونية الدولية (الامير ٢٠١٨، ١٠٥)، بناءً على ذلك، يعد استمرار الحوار الوطني والضغط الدولي على الحكومة العراقية لتطوير مؤسسات العدالة الوطنية بشكل يتوافق مع المعايير الدولية أمرًا ضروريًا لضمان التقدم المستمر نحو تطبيق سيادة القانون والعدالة في العراق.

الخاتمة:

يعد الحوار الوطني ركيزة أساسية لمعالجة التحديات القانونية في السياسة الخارجية العراقية، إذ يُعد وسيلة فعّالة لتحقيق توافق داخلي يدعم بناء سياسة خارجية قائمة على الشراكة واحترام القانون الدولي، ومن خلال تفعيل الحوار الوطني بمشاركة جميع الأطراف السياسية والمجتمعية، يمكن للعراق صياغة رؤية استراتيجية متكاملة توازن بين مصالحه الداخلية ومتطلبات دوره الإقليمي والدولي، هذا التوجه يسهم في تعزيز مكانة العراق كدولة ذات سيادة ودور محوري في تحقيق الأمن والتنمية المستدامة، مستندًا إلى إطار قانوني قوي يعزز من شرعية سياسته الخارجية.

الاستنتاجات:

١. الحوار الوطني أداة محورية لتحقيق توافق داخلي يعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات القانونية والسياسية التي تؤثر على سياسته الخارجية.
٢. ترتبط فعالية السياسة الخارجية العراقية بمدى قدرة الدولة على تطوير إطار قانوني يعزز من شرعية مخرجات الحوار الوطني، مما يضمن التزام الأطراف كافة بهذه المخرجات.
٣. التحديات القانونية في السياسة الخارجية العراقية تتطلب تبني رؤية استراتيجية متكاملة، تتوازن فيها المصالح الداخلية مع المتطلبات الإقليمية والدولية، /واحترام السيادة الوطنية والقوانين الدولية يُمثل عاملًا أساسيًا لضمان مكانة العراق كدولة مستقلة وقادرة على لعب دور محوري في المنطقة.
٤. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على أساس المصالح المشتركة، مع تجنب الانخراط في سياسات المحاور، يُعد ضرورة لتحقيق استقرار طويل الأمد على المستويين الداخلي والخارجي.
٥. تطوير آليات لتفعيل القانون الدولي في السياسة الخارجية العراقية يسهم في تعزيز دور العراق في المحافل الدولية وصياغة اتفاقيات تخدم مصالحه الوطنية.

التوصيات:

١. تعزيز الحوار الوطني الشامل، من خلال إشراك جميع الأطراف السياسية ومكونات المجتمع العراقي في حوارات وطنية تضمن توافقًا حول القضايا الكبرى، بما في ذلك صياغة سياسة خارجية تستند إلى هذا التوافق.
٢. بناء علاقات إقليمية متوازنة، وتطوير التعاون مع الدول المجاورة على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، مع تجنب الانحياز لأي محور، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية لدعم الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وحل النزاعات الإقليمية بطرق سلمية.
٣. تطوير الإطار القانوني الداعم للحوار الوطني، وصياغة قوانين ملزمة تضمن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتعزز شرعيته داخليًا وخارجيًا.
٤. احترام السيادة الوطنية ضمن القانون الدولي، من خلال التأكيد على الالتزام بالمبادئ الدولية التي تحمي سيادة العراق وتدعم موقفه كدولة فاعلة في النظام الدولي.
٥. تفعيل آليات القانون الدولي، وتعزيز مكانة العراق في المحافل الدولية، سواء من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية أو المساهمة في صياغة اتفاقيات جديدة تخدم مصالحه الوطنية، بالإضافة إلى تمثيله بشكل فاعل في المحاكم الدولية.

المصادر باللغة العربية:

١..بورتمان. رولاند. ٢٠١٠. *الشخصية القانونية في القانون الدولي*. لندن: جامعة كامبريدج.
٢.باسم، عبد الهادي حسن.٢٠٢٠. *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص*. عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت .
٣.*تمثيل سياسة العراق الخارجية، جدل بين رئاستين*.٢٠٠٩ . http://ar.aswataliraq.info/?p=137728 .
٤.الحريري. جاسم.٢٠٠٨. *العلاقات بين العراق ومحيطة الدولي والاقليمي بعد ٢٠٠٣ ، العراق، : دار الجنان للنشر والتوزيع*.
٥.الشمري. حازم.٢٠٠٨. *الرؤية الوطنية في اعادة موقع العراق الاقليمي الدولي*، . افاق استراتيجية الصباح.
٦.الزبيدي. حسن لطيف.٢٠٠٨. *العراق والبحث عن المستقبل*. بيروت: المركز العراقي للبحوث والدراسات، ١٠٢ص.
٧.حسين. حيدر علي.*العراق وعمقه الاستراتيجي*. دار الخليج للطباعة والنشر،الاردن.
٨.*دستور جمهورية العراق*. ٢٠٠٥.
٩.هادي. رياض عزيز .٢٠٠٥ . *البرلمان في العراق دراسة للواقع وتاملات في المستقبل*. بغداد.
١٠.الناصر. سرور عبد .٢٠٠٣ .*السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحده الامريكية ١٩٧٩-١٩٩٠* . ،بغداد،: مكتبة القادسية للنشر.
١١.توفيق. سعد حقي .٢٠٠٦ . *العلاقات الدولية*، . ، دار وائل للنشر.
١٢.نعاس. صباح.٢٠١٢ *استراتيجية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣*، . مجلة الدراسات الدولية، المجلد ٥٢.
١٣.جاسم. عباس عبود .٢٠٢٣ *جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد ٢٠٠٣* . ،سلسلة اصدارات الصالون الثقافي العربي.
١٤.احمد. عبد الجبار .١٩٩٥ *معوقات الديمقراطية في العالم الثالث*. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٥.الخطابي. عبد العزيز رمضان .٢٠١٤ *اسس القانون الدولي المعاصر*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
١٦.الخطابي. عبد العزيز لرمضان .٢٠٠٧ . *دور الامم المتحدة في العملية السياسية في العراق*. مجلة الرافدين، كلية القانون جامعة الموصل.
١٧.الربيعي. علي جبار حافظ .٢٠٢٠ .*السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣:دراسة في تحديات الواقع وفرص المستقبل*. العراف: دار المجد للنشر والتوزيع.
١٨.القهوجي. علي عبد القادر .٢٠١٠ .*المعاهدات الدولية امام القاضي الجنائي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

١٩.ابراهيم. عماد خليل .٢٠١٣ *الاليات القانونية لتسوية المنازعات التي تنجم عن استخدام الانهار الدولية بين العراق والدول المجاورة*. مجلة الرافدين للحقوق.
٢٠.حاجم.فلاح.٢٠٠٥. *الدستور العراقي واشكالية تنظيم العلاقة بين المركز والاطراف*. http://www.elaph.com/elap web/asdaelaph/2005/10/10 .
٢١.سليمان. قحطان احمد.٢٠٠٨*لسياسة الخارجية العراقية*. جامعة مشتيغان: مكتبه مدبولي.
٢٢.الربيعي كوثر ..٢٠٠٨. *قراءة تحليلية لمشروع بايدن جوزيف لتقسيم العراق*. بغداد: دار الصنوبر لطباعة.
٢٣.الشناوي. محمود .٢٠٢٢ *العراق التائه بين الطائفية والديمقراطية*. بيروت: هلا للنشر والتوزيع.
٢٤.جنينة. محمود سامي .١٩٣٨ *القانون الدولي العام*. القاهرة: لجنة التاليف والترجمة والنشر.
٢٥.عزاوي. مصعب قاسم . ٢٠٢١ . *نواظم صناعة السياسات الخارجية*، . لندن ،: دار الاكاديمية للطباعة والنشر.
٢٦.خليل. نجوى حسين .*الحوار الوطني استطلاع لرأي عينة من النخبة*، . جامعة ميشتيغان، : المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.
٢٧.جاسم. هدى العيساوي. .*صراع بين الرئاسات العراقية والمحاصصة احد اسباب فشل الحكومة، على موقع*. yssueno=11361&articale=55149&http://www.aawsat.com//de tails.asp?section=4 ، بلا تاريخ.
٢٨.هويدا. مصطفى. *الاعلام والازمات المعاصرة*. القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع.
٢٩.محمد. هيفاء احمد .سبع. سداد مولود *2014 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية*. مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات، جامعة بغداد.
٣٠.خيكاني. وسام ناظم .٢٠٢٠ . *مسارات السياسة الخارجية العراقية مابين ٢٠٠٣-٢٠٢٠* . دار المعرض للكتاب.
٣١.ميلود. ولد الصديق .٢٠١٨ *مفاهيم اولية في تحليل السياسة الخارجية*، . القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع.
٣٢.ابراهيم. ياسر علي . الامير. عدنان عبد .٢٠١٨ *دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد ٢٠٠٣*، . مجلة القضايا السياسية، جامعة النهرين.
٣٣.قطيشان. ياسر .٢٠٠٦ *تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الاقليمي في المنطقة*. الادن.

المصادر باللغة الإنكليزية :

1-Portman, Roland.2010. *Legal Personality in International Law*. London: Cambridge University.
2-Basim, Abdul Hadi Hassan.2020. Economic Policies in Iraq: Challenges and Opportunities. Amman: Friedrich Ebert Foundation.
3-"Representation of Iraq's Foreign Policy: A Debate Between Two Presidencies." 2009 .http://ar.aswataliraq.info/?p=137728 .
4-Al-Hariri, Jassem.2008. Relations Between Iraq and its Regional and International Environment Post-2003. Iraq: Al-Jinan Publishing and Distribution.
5-Al-Shammari, Hazem.2008. The National Vision for Restoring Iraq's Regional and International Position. Strategic Horizons, Al-Sabah.
6-Al-Zubaidi, Hassan Latif.2008. Iraq and the Search for the Future. Beirut: Iraqi Center for Research and Studies.
7-Hussein, Haidar Ali. Iraq and Its Strategic Depth. Jordan: Dar Al-Khaleej for Printing and Publishing.
8-Constitution of the Republic of Iraq, 2005.
9-Hadi, Riyadh Aziz2005.. The Parliament in Iraq: A Study of Reality and Reflections on the Future. Baghdad.
10-Al-Nasser, Sorour Abdul. Foreign Policy Towards the United States 1979-1990. Baghdad: Al-Qadisiyah Publishing, 2003.
11-Tawfiq, Saad Haqi.2006. International Relations. Amman: Dar Wael for Publishing.

12-Naas, Sabah.2012. Iraq's Foreign Policy Strategy Post-2003. International Studies Journal, Vol. 52.
13-Jassim, Abbas Aboud. The Arab League and its Role in Iraq Post-2003. Arab Cultural Salon Series, 2023.
14-Ahmed, Abdul Jabbar. Obstacles to Democracy in the Third World. College of Political Science, University of Baghdad, 1995.
15-Al-Khattabi, Abdulaziz Ramadan. Foundations of Contemporary International Law. Alexandria: University Thought Publishing, 2014.
16-Al-Khattabi, Abdulaziz Ramadan. The Role of the United Nations in Iraq's Political Process. Rafidain Law Journal, University of Mosul, 2007.
17-Al-Rubaie, Ali Jabbar Hafidh. Iraq's Foreign Policy Post-2003: Challenges and Opportunities. Iraq: Al-Majd Publishing, 2020.
18-Al-Qahwaji, Ali Abdulqader. International Treaties Before the Criminal Judge. Alexandria: New University Publishing, 2010.
19-Ibrahim, Emad Khalil. Legal Mechanisms for Settling Disputes Arising from the Use of International Rivers Between Iraq and Neighboring States. Rafidain Law Journal, 2013.
20-Hajim, Falah. The Iraqi Constitution and the Dilemma of Organizing Center-Periphery Relations. 2005. http://www.elaph.com/elapweb/asdaelaph/2005/10/10 .
21-Suleiman, Qahtan Ahmed. Iraq's Foreign Policy. University of Michigan: Madbouly Library, 2008.
22-Al-Rubaie, Kawthar. An Analytical Reading of Joseph Biden's Plan to Partition Iraq. Baghdad: Al-Sanober Printing Press, 2008.
23-Al-Shennawi, Mahmoud. Iraq: Lost Between Sectarianism and Democracy. Beirut: Hala Publishing and Distribution, 2022.
24-Jeneinah, Mahmoud Sami. Public International Law. Cairo: Composition, Translation, and Publishing Committee, 1938.
25-Al-Azzawi, Musab Qassim. Determinants of Foreign Policy Making. London: Academic Publishing House, 2021.
26-Khalil, Najwa Hussein. National Dialogue: A Survey of Elite Opinions. University of Michigan: National Center for Criminal and Social Research.
27-Jassim, Huda Al-Issawi. The Conflict Between Iraqi Presidencies and Quota System as a Cause of Government Failure. http://www.aawsat.com .
28-Howeida, Mostafa. Media and Contemporary Crises. Cairo: Dar Al-Kutub Publishing and Distribution.
29-Mohammed, Haifa Ahmed, and Saba' Saddad Mawlood. Internal Determinants of Iraq's Foreign Policy: Constitutional, Political, and Practical Factors. International Studies Journal, Center for Studies, University of Baghdad, 2014.
30-Khaikani, Wissam Nazem.2020. Paths of Iraq's Foreign Policy Between 2003-2020. Al-Ma'aridh Publishing House.
31-Miloud, Weld Al-Siddiq.2018. Basic Concepts in Analyzing Foreign Policy. Cairo: Dar Al-Kitab Publishing.
32-Ibrahim, Yasser Ali, and Al-Ameer, Adnan Abdul.٢٠١٨. The Role of Civil Society Institutions in Combating Corruption in Iraq Post-2003. Political Issues Journal, Al-Nahrain University.
33-Quteishan, Yasser..٢٠٠٦ The Repercussions of Iraq's Occupation on Regional Power Balance in the Region. Jordan.